توفير الخدمات الزراعية
في ظل نظامنا الاشتراكي

للدكتور أحمد حامد النشرتي

كانت الكفاية الإنتاجية للزراعة قبل الثورة متخلفة ودون المستوى المنشود لبلد عماده الزراعة . فبينما تضاعف عدد السكان في الخمسين سنة الأخيرة بقيت الرقعة المزروعة ثابتة تقريبا إذ لم تتجاوز الزيادة فيها ١٠ ٪ في حين انخفضت غلة الفدان بنحو ١٠ ٪ عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأخيرة وترتب على عدم مسايرة الإنتاج الزراعي للزيادة المطردة للسكان أن قل نصيب الفرد من الإنتاج وانخفض مستوى التغذية واضطرت البلاد إلى تغطية النقص في احتياجاتها الغذائية عن طريق الاستيراد لتعويض العجز الناشيء عن انخفاض الانتاج المحلي .

ولما كانت الزراعة المورد الأول الذي يمكن الاعتماد عليه في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية وعليها يتوقف الانتعاش العام وتعميم أسباب الرفاهية والرخاء بين السكان فقد عنيت بها الثورة وأولتها المزيد من اهتمامها ووضعت لها سياسة مرسومه قائمه على دعائم وطيدة من البحث العلمي بما يحقق التقدم الاقتصادي للبلاد . ولا شك أن المتتبع لتطور الزراعه في مصر في السنوات الأخيرة يلمس مدى ما وصل إليه الانتاج الزراعي من نهوض ونماء ما كان ليصل إليه إلا في ظل ثورة بناءه يحدوها الإخلاص والإيمان وتستهدف الارتقاء بمستوى المعيشه لكافة أفراد الشعب ، وفي السنوات الأخيرة شرعت البلاد في رسم السياسات ووضع البرامج التي تحقق الاستغلال الاقتصادي الكامل لموارد الثروة الطبيعيه والموارد البشريه وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من الخدمات العامه بما يضاعف الدخل القومي في مدى الفترة المقررة في خطه التنميه لرفع مستوى المعيشه للأفراد وتعميم الرخاء والرفاهيه .

وتقوم وزارة الزراعه من ناحيتها وهي المسئولة عن الاشراف على الانتاج الزراعي ببحث جميع الوسائل التي تحقق النهوض بالثروة الزراعيه والعمل على تنسيقها وتوفير احتياجات البلاد منها في ظل نظامنا الاشتراكي ولأحكام تنفيذ

■ الدكتور أحمد حامد النشرتي وكيل وزارة الزراعة المساعد .

الصباسه الزراعيه وجب توفير مختلف الخدمات الزراعيه . وهى تشكل العنصر الرئيسى للإنتاج — مع ضمان عدالة تأديتها للزراع .

وتحقيقا لذلك رأت الوزارة ادخال نظام بطاقة الحيازة الزراعية لكل حائز فى القرية مالكا كان أو مستأجرا وتشتمل على المساحة التى يزرعها والمواشى والدواجن والآلات الزراعية التى فى حيازته سنويا . وأنواع المحاصيل التى يقوم بزراعتها تنظيما لعمليات صرف التقاوى والأسمدة والمبيدات والأعلاف وغيرها حتى يتسنى لكل فلاح الحصول على نصيبه منها فى سهولة ويسر فى الوقت المناسب وبالأسعار المقررة ، وفى ذلك خير ضمان لحصوله على احتياجاته من هذه الخدمات بحالة جيدة فى النظام التعاونى بعيدا عن الاستغلال والاحتكار .

وتنظيما لذلك رأت الوزارة كذلك إنشاء سجل فى كل قرية تثبت فيه جميع البيانات الخاصة بزراعها وحيازاتهم وأسباب الحيازة عن طريق الملك أو الإيجار أو كليهما — والمحاصيل التى تزرع والحيوانات التى يحوزها الزراع ومرعى الماشية والدواجن وغير ذلك من البيانات المتعلقة بالشئون الزراعية ، ومصدر هذه البيانات هو الحائز ولجنة القرية ومن واقع هذه السجلات تستخرج لكل حائز بطاقة زراعية بدون مقابل تدون فيها جميع البيانات وعن طريقها يحصل الحائز على احتياجاته الزراعية طبقا للأنظمة التى تقررها الوزارة فى هذا الشأن ، وأن فى تطبيق هذا النظام لتذليل لكثير من الصعاب التى يواجهها الزراع فى هذا الشأن من ناحية طول الاجراءات أو تعقيدها وما يتتبع ذلك من تأخير تأدية هذه الخدمات فى الوقت المناسب مما يضطر به معه المزارع فى بعض الأحيان إلى الالتجاء إلى السوق السوداء للحصول على حاجته منها وفى ذلك أضرار بالفلاح وإنتاجه سواء من ناحية عدم ضمان جودة هذه المواد وصلاحيتها أو ارتفاع أو ضعف فاعليتها وعن طريق نظام بطاقة الحيازة ستتحقق العدالة بأجلى معانيها فى تأدية هذه الخدمات حيث سيتمكن كل حائز مهما كانت حيازته من الحصول على مقرراته كاملة من المواد التى تقررها الوزارة بأيسر السبل ودلى أقل الأمور وسيكون لذلك لا شك أثره الواضح فى تنمية الإنتاج الزراعى وتحسينه إذ ستمكن الزراع باستعمال بطاقة الحيازة زراعة حاصلاته بتقاوى على مستوى عال من النقاوة ومستوفى [illegible] الآفات

التى تصيبها بأحسن أنواع المبيدات وأضمنها أثرا . وفى الميعاد المناسب لذلك . ويفيد أن ننوه فى هذه المناسبة أن من العوامل الهامة التى تحد من زيادة الانتاج الزراعى انتشار الحشرات والأمراض النباتية التى تسبب خسائر فادحة تقدر بملايين الجنيهات ولا شك أن فى مقدمة السبل لزيادة ثروتنا الزراعية هو مضاعفة الجهد لصيانتها ووقايتها من فتك الآفات والأمراض . من أجل ذلك تضمنت السياسة الزراعية ضرورة دراسة الفقد الذى يصيب المحاصيل والقضاء على مسبباته للحد من أضراره .

وستقوم بطاقة الحيازة بدور رئيسى فى تنفيذ سياسة الوزارة الجديدة لمقاومة مختلف الآفات والأمراض فى جميع الحاصلات على مدار السنة إذ سينظم حصول المزارع على احتياجاته من المبيدات الحشرية دائما فى الوقت المناسب وبالكميات الملائمة فى مختلف المواسم بموجب هذه البطاقة وبذلك تتهيأ فرص النجاح الأكيدة إلى ارتفاع غلة الفدان وبالتالى زيادة الانتاج الزراعى .

كما ستلعب بطاقة الحيازة دوراً هاما فى تنمية الثروة الحيوانيه إذ بموجبها سيتمكن مربى الماشيه والدواجن الحصول على نصيبه من مواد العلف على أسس تنظيميه سليمه وتقديرات صحيحه تكفل توفير احتياجات التغذيه مع عدالة التوزيع فى ضوء امكانيات إنتاج هذه المواد وذلك بجانب متابعه الرعايه الصحيه للحيوان بتسجيل البيانات الخاصه بتحصين حيواناته الحائز ضد الأمراض فى هذه البطاقه .

ويجدر بنا أن نشير إلى الإحصاء الزراعى وأهميه الدور الذى تلعبه البطاقه الزراعيه وسجلها فى توفير البيانات والمعلومات الزراعيه المحليه فإن رسم سياسه زراعيه سليمه تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعى ورفع مستواه وزيادة الدخل الزراعى والدخل القومى وبالتالى لابد وأن ترتكز على أسس اقتصاديه سليمه وتستند إلى بيانات احصائيه دقيقه للتعرف على المشاكل الرئيسيه ومواجهتها . وتأمل الوزارة عن طريق تطبيق نظام بطاقه الحيازة الزراعيه أن تتمكن من زيادة دقه البيانات الإحصائيه عن الإنتاج الزراعى النباتى والحيوانى وستكون لهذه البيانات أهميتها فى رسم السياسه الزراعيه المحليه للقريه والتعرف على احتياجاتها من مختلف الخدمات الموسميه فى ضوء ما استنفدته فى المواسم السابقه هذا بجانب الاستفادة من هذه البيانات فى مختلف البحوث والدراسات الإحصائيه المحليه فى القطاع الزراعى .

وتتضمن البطاقة بيانات تفصيلية على هيئة جداول عن :

١ — حيازة المزارع واستغلالها بمختلف المحاصلات — حقلية كانت أو بستانية أو غيرها .

٢ — مساحة المحاصيل المختلفة التي يزرعها الحائز على مدار السنة وأصنافها .

٣ — معدلات الصرف والتوزيع من التقاوى على مختلف المستويات . والأسمدة الكيماوية والمبيدات والأعلاف في مختلف المواسم وتحديد الجهات المخصصة لصرف هذه المواد .

٤ — حصر حيوانات الحائز بمختلف أنواعها وأعمارها .

٥ — تحصين الحيوانات ضد الأمراض .

٦ — الدواجن وتصنيفها ومكافحة آفاتها وأمراضها .

٧ — حصر الآلات الزراعية على مختلف أنواعها ومواصفاتها .

ويمكن أن يضاف في هذه البطاقة أي بيانات زراعية يستفاد منها في المجال الزراعي .

وقد أعدت هذه البطاقة لتكون صالحة للاستعمال لفترة ثلاث سنوات زراعية .

وقد دخل هذا النظام في دور التنفيذ بصدور القانون رقم ٨٤ لسنة ٦٢ بنظام بطاقة الحيازة الزراعية الصادر في ٥ / ٥ / ١٩٦٢ وقد تناولت أحكامه النواحي التنفيذية لهذا النظام ونلخص فيما يأتي :

١ — قيام الحائز بأخطار الجمعية التعاونية المختصة سنوياً في ميعاد معين بكافة البيانات عن حيازته من أراض وماشية وغيرها . وكذلك عليه إخطارها عن كل تعديل أو تغيير يطرأ على هذه البيانات حتى تكون البيانات دائماً صحيحة وممثلة للواقع .

٢ — رصد البيانات بعد مراجعتها والتحقق من صحتها فى سجل حيازة القرية والبطاقة وذلك بمعرفة الجمعية التعاونية والمشرف الزراعى .

٣ — عدم جواز وجود أكثر من بطاقة للحائز فى القرية الواحدة .

٤ — يجوز للزارع الذى له حيازات فى قرى متعددة متصلة الزمام فى المحافظة الواحدة ضم الزمام فى بطاقة واحدة لتوحيد خدماته فى قرية واحدة .

٥ — يتم صرف الخدمات الزراعية من تقاوى وأسمدة ومبيدات وأعلاف إلخ . . . بموجب البطاقة الزراعية فقط وذلك عن طريق جهات التوزيع التى تقررها الوزارة ، وقد اتخذت الوزارة الإجراءات اللازمة لتطبيق هذا النظام فى جميع المحافظات ابتداء من الموسم الزراعى ٦٢ / ١٩٦٣ .

وهكذا يتبين أن الدولة دائماً تولى المزارع والقرية عنايتها الأساسية لتوفير مقومات الإنتاج فى يسر وسهولة فى ظل نظام تسوده العدالة الاشتراكية فى إطار تعاونى لتحقيق كفاية الانتاج وزيادة الرفاهية لأبناء الشعب جميعاً .

والله يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير البلاد ؟